

الأهداف التعليمية: تمكين الطالب من التعرف على أهم الاتجاهات السياسية الحديثة وأسباب ظهورها.

المحاضرة الثالثة: ظهور الاتجاهات السياسية الحديثة

شهد عصر النهضة الأوروبية (القرن الرابع عشر - السابع عشر) تحولات سياسية جذرية، نقلت أوروبا من نظام الإقطاع في العصور الوسطى إلى تشكيل الدولة القومية الحديثة. تميزت هذه الفترة بظهور اتجاهات سياسية جديدة قلصت نفوذ الكنيسة، وركزت السلطة في أيدي الملوك، وتبنت الواقعية السياسية. وقد كان نشوء هذه الاتجاهات السياسية قائمة على خلفيات فكرية ونظريات فلسفية سياسية تقدم تصورات مختلفة لنموذج الدولة الوطنية الحديثة، والأسس التي يجب أن تقوم عليها، فظهر الاتجاه القومي، والاتجاه الليبرالي والاتجاه الشيوعي والاتجاه الفوضوي والاتجاه الديمقراطي وغيرها من الاتجاهات السياسية.

1- الاتجاه القومي: نشأت القومية في أوروبا كحركة فكرية وسياسية مع بداية العصر الحديث (عصر النهضة)، حيث تراجع نظام الإقطاع وسلطة الكنيسة، وبرزت اللغات المحلية والروح الوطنية. لدى المجتمعات الأوروبية، فتحوّلت الولاءات من الكنيسة البابوية وامبراطورية شرلمان في أوروبا الغربية إلى الدولة المركزية الموحدة، مدفوعة بظهور الطبقة البرجوازية الصاعدة، التي تحررت من سيطرة طبقة الإقطاعيين، وتطور الاقتصاد التجاري في عصر ما قبل ظهور الثورة الصناعية. وقد ساعدت عدة عوامل على ظهور الاتجاه القومي خاصة ما بين القرن 14 و القرن 17 أهمها:

1- تصدع الإقطاع وسقوط الحكم الإمبراطوري في أوروبا الغربية، مما أدى إلى زوال الحواجز الداخلية بين المقاطعات الأوروبية، ومن ثم سقوط فكرة الإمبراطورية الشاملة، وإفساح المجال لظهور دول قومية مركزية.

2- تراجع سلطة الكنيسة مما ساهم في تحرير الفكر واللغات الشعبية للشعوب الأوروبية، وقد عمل المفكرون والأدباء على تطوير تلك اللغات لتصبح لغات أكاديمية كالفرنسية والإنجليزية والإسبانية وغيرها، مما سمح بترجمة النصوص الدينية من لغتها الأصلية وشرحها وفهمها، كما ساهم ذلك في فصل الدين عن الدولة والتوجه بالولاء نحو الملوك

3- ظهور اللغات المحلية كلغات قومية (الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية) التي بدأت تبرز كأدوات للتواصل والثقافة، بعد أن كانت اللاتينية هي المهيمنة، مما عزز الشعور بالانتماء القومي.

4- ساهمت النهضة الفكرية والثقافية في إحياء الدراسات القديمة (الإغريقية واللاتينية) في تنمية الوعي الثقافي والتاريخي للأمم الأوروبية.

5- من الناحية الاقتصادية فقد ساهمت عوامل اقتصادية لاسيما النمو التجاري وظهور المدن، في دعم الملوك وتقوية الروابط الاقتصادية واللغوية والثقافية المشتركة بين سكان المناطق الأوروبية المختلفة.

ومن ثم كان أبرز مظاهرها:

- قيام دول قومية موحدة مثل إسبانيا على يد فرديناند وإيزابيلا، وتوحد فرنسا وإنجلترا.

- استبدال حكم الملكية التابعة للكنيسة بحكومات قومية مركزية.

وقد ساعد كل ذلك على تطور النزعة القومية كأيدولوجيا سياسية قوية لاحقاً بشكل ملحوظ خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي إلى قيام الثورة الفرنسية.

2- الاتجاه الليبرالي (Liberalisme) : تبلورت الليبرالية كاتجاه فكري سياسي اقتصادي واجتماعي في القرنين 17 و18 كاحتجاج على الاستبداد الملكي وهيمنة الكنيسة. وقد ركز هذا الاتجاه على النزعة الفردية، الحرية الشخصية، الملكية الخاصة، والحد من سلطة الدولة. واستندت أصحاب هذا الاتجاه إلى أفكار المفكرين والفلاسفة مثل جون لوك وأدم سميث، حيث دعت إلى شعار "دعه يعمل، دعه يمر" في الاقتصاد والحرية السياسية.

تطورت النزعة الليبرالية عبر أربعة قرون ابتداءً من القرن السادس عشر حيث ظهرت نتيجة للحروب الدينية في أوروبا لوقف تلك الصراعات، باعتبار أن رضا المحكوم بالحاكم هو مصدر شرعية الحكم، وأن حرية الفرد هي الأصل، وقد اقترح الفلاسفة أمثال توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو نظرية العقد الاجتماعي، وهي نظرية تقوم على افتراض أن هنالك عقداً بين الحاكم والمحكومين، وأن رضا المحكومين هو مبرر أساسي ومشروع لسلطة الحاكم. وبسبب مركزية الفرد في النزعة الليبرالية فإنها ترى حاجة إلى مبرر لسلطة الحاكم، وبذلك تعتبر نظرية العقد الاجتماعي نظرية ليبرالية رغم أن بعض أفكار أنصارها مثل توماس هوبز وجان جاك روسو لم تكن متفقة مع الليبرالية، إذ كان هوبز سلطوي النزعة سياسياً، ولكن فلسفته الاجتماعية، بل حتى السلطوية السياسية التي كان يُنظر لها، كانت منطلقة من حق الحرية والاختيار الأولي. أما جون لوك فقد كان ديموقراطي النزعة، ولكن ذلك أيضاً كان نابعاً من حق الحرية والاختيار الأولي. وجريمي بنتام كان نفعي النزعة، ولكن ذلك كان نابعاً أيضاً من قراءته لدوافع السلوك الإنساني (الفردية) الأولى، وكانت الحرية والاختيار هي النتيجة في النهاية لكل أفكار هؤلاء الفلاسفة.

ويمكن القول إجمالاً أن التطور في النزعة الليبرالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ساهم بشكل فعال في جعل حقوق الفرد قد ازدادت وتبلورت عبر العصور، حتى قفزت إلى المفهوم الحالي لحقوق الإنسان الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد يكون أهم تطور في تاريخ الليبرالية هو ظهور الليبرالية الاجتماعية بهدف القضاء على الفقر والفوارق الطبقة الكبيرة التي حصلت بعد الثورة الصناعية، بوجود الليبرالية الكلاسيكية ولرعاية حقوق الإنسان، حيث قد لا تستطيع الدولة توفير تلك الحقوق بدون التدخل في الاقتصاد لصالح الفئات الأقل استفادة من الحرية الاقتصادية.

أما فيما يخص العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية فإننا نجد أن الليبرالية تستند إلى الإيمان بالنزعة الفردية القائمة على حرية الفكر والتسامح، واحترام كرامة الإنسان وضمان حقه بالحياة، وحرية الاعتقاد والضمير، وحرية التعبير والمساواة أمام القانون، ولا يكون هناك دور للدولة في العلاقات الاجتماعية، فالدولة الليبرالية تقف على الحياد أمام جميع أطراف الشعب، ولا تتدخل فيها أو في الأنشطة الاقتصادية إلا في حالة الإخلال بمصالح الفرد.

وتقوم الديمقراطية الليبرالية على تكريس سيادة الشعب عن طريق الاقتراع العام، وذلك للتعبير عن إرادة الشعب واحترام مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وأن تخضع هذه السلطات للقانون من أجل ضمان الحريات الفردية، وللحد من الامتيازات الخاصة، ورفض ممارسة السيادة خارج المؤسسات لكي تكون هذه المؤسسات معبرة عن إرادة الشعب بأكمله.

ويظهر التقارب بين الليبرالية والديمقراطية في مسألة حرية المعارضة السياسية خصوصاً، فبدون الحريات التي تحرص عليها الليبرالية فإنه لا يمكن تشكيل معارضة حقيقية ودعايتها لنفسها، وبالتالي لن تكون هنالك انتخابات ذات معنى ولا حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي.

أما في الجانب الاقتصادي فإن الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، وهو النظام الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية التي تكون الليبرالية الاقتصادية مكوّناً أساسياً فيها، وفكرة الاقتصاد الحر هو عدم تدخل الدولة في الاقتصادية، وترك السوق يضبط نفسه بنفسه، والليبرالية تعتمد بالأساس على فكرة الحرية الفردية، كون الفرد ولد حراً حرية مطلقة، وبالتالي فإن له الحرية في أن يقوم بأي نشاط اقتصادي. أما إذا قمنا بتعريف اقتصاد السوق بشكل سلبي فهو أن على الدولة ألا تقوم بأي نشاط اقتصادي يستطيع فرد أو مجموعة أفراد القيام به. أما الليبرالية الاجتماعية فهي تؤيد تدخل الدولة في الاقتصاد وتعتمد نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وتتخذ موقفاً وسطاً بين الرأسمالية المطلقة والاشتراكية حيث تسعى لتحقيق موازنة بين الحرية والمساواة، وتحرص على تأهيل الناس للعمل، كما تهتم بالخدمات الاجتماعية مثل التعليم والضمان الصحي.

3- الاتجاه الاشتراكية (Socialisme): شكلت الحركة الميثاقية التي ازدهرت منذ عام 1838 حتى عام 1858 "أول حركة عمالية منظمة في أوروبا جسدت المفهوم الاشتراكي، حيث جمعت أعدادًا كبيرة حول ميثاق الشعب لعام 1838، والتي طالبت بتوسيع نطاق حق الاقتراع لجميع الذكور البالغين الصغار. كما دعا القادة البارزون في الحركة إلى توزيع الدخل بشكل أكثر انصافًا وإلى ظروف معيشية أفضل من أجل الطبقات العاملة. كما ظهرت أولى النقابات العمالية والجمعيات التعاونية للمستهلكين في مناطق الحركة الميثاقية الداخلية، كوسيلة لتعزيز الكفاح من أجل هذه المطالب. بحلول عام 1842، أصبحت الاشتراكية موضوعًا للتحليل الأكاديمي بالنسبة للعالم الألماني، "لوريسنز فون شتاين"، في حركته الاشتراكية والاجتماعية، ووفقًا للمجلد 1888 من قاموس اللغة الإنجليزي الجديد حول المبادئ التاريخية، ظهرت كلمة الاشتراكية لأول مرة في 13 فبراير عام 1832 في صحيفة "لوغلوب Le globe"، وهي صحيفة فرنسية ليبرالية "لبير لورو". عاد فيها إلى موضوع الاشتراكية في عام 1834، كما نشر "لويس ريبود" (1799-1879) دراسات عن المصلحين المعاصرين أو الاشتراكيين المعاصرين في عام 1842 في فرنسا. في إنجلترا، واستخدم "روبرت أوين" (1771-1858) مصطلح الاشتراكية أيضًا، بشكل مستقل في نفس الوقت تقريبًا، إذ يعتبر أوين أبا للحركة التعاونية، كما كان أول الاشتراكيين المعاصرين من أوائل النقاد الاجتماعيين في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر.

نشأت الاشتراكية في هذه الفترة من مجموعة متنوعة من المذاهب والتجارب الاجتماعية المرتبطة في المقام الأول بالمفكرين البريطانيين والفرنسيين - خاصة روبرت أوين، وشارل فورييه (1772-1837)، وبيير جوزيف برودون (1809-1865)، ولويس بلان (1811-1882). وسان سيمون (1760-1825). استخدم متابعو نظريات الاشتراكية الطوباوية (الخيالية) لمفكرين مثل "روبرت أوين" و"كلود هنري دو سان سيمون" و"شارل فورييه" في أوائل القرن التاسع عشر مصطلح "الارتباطية" لوصف معتقداتهم. وقد انتقد هؤلاء النقاد الاجتماعيون تجاوزات الثورة الصناعية فيما يخص الفقر وعدم المساواة، ودعوا إلى إصلاحات مثل: التوزيع العادل للثروة وتحويل المجتمع إلى جماعات صغيرة يتم فيها إلغاء الملكية الخاصة، من خلال وضع مبادئ للاشتراكية من أجل إعادة تنظيم المجتمع على أسس جماعية، سعى "سان-سيمون" و"روبرت أوين" لبناء الاشتراكية على أسس المجتمعات الطوباوية (الخيالية) المخططة. ووفقًا "لشيلدون ريتشمان"، لم يكن معنى "الاشتراكية" الحصري في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يعني الملكية الجماعية أو الحكومية للموارد أو الإنتاج، بل كانت مصطلحًا عامًا لأي شخص يعتقد أن العمال يغشون منتجاتهم الطبيعية تحت ظل الرأسمالية التاريخية.

والاشتراكية في جوهره هو نظام اقتصادي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإدارة التعاونية للاقتصاد؛ وفي الوقت نفسه هي فلسفة سياسية تدافع عن هذا النظام الاقتصادي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وهو يتجسد من خلال تأسيس شركات تعاونية أو ملكية شائعة أو ملكية عامة مباشرة أو دولة المؤسسات المستقلة.

تشتمل الاشتراكية كحركة سياسية على أنواع مختلفة من الفلسفات السياسية مقسمة بين الاشتراكية الإصلاحية والاشتراكية الثورية، لكن المبدأ الأساسي الذي يدافع عنه أنصار اشتراكية الدولة عن امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج، أما الديموقراطيون الاشتراكيون فيدافعون عن إعادة توزيع الضرائب وتنظيم الحكومة لرأس المال من خلال هيكل اقتصاد السوق.

تستند الاشتراكية الحديثة إلى أفكار مفكري القرن الثامن عشر والحركة السياسية للطبقة العاملة التي تنتقد آثار الثورة الصناعية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وفي القرن العشرين الاشتراكيون اللينينيون-الماركسيون الدفاع عن خلق اقتصاد مخطط مركزياً يوجهه حزب الدولة الحاكم الذي يملك وسائل الإنتاج، لكن هذا النموذج من الاقتصاد لم يلقى نجاحاً خاصة في الدول التي تشكل الكتلة الاشتراكية بسبب الطابع الانتهازي لرواد هذه الاشتراكية، وهو ما سماه "كارل ماركس" "بالاشتراكية الانتهازية"، وهي تلك الاشتراكية التي حاول "لينين" تحقيقها في روسيا بعد نجاح الثورة البلشفية في 1917، كون هذا النوع من الاشتراكية المفروضة على طبقات الشعب من الأعلى لا ينجح في خلق وعي اشتراكي، وإنما هذا الأخير لا بد أن ينبع من الوعي الثوري للطبقة العمالية الكادحة أو ما يعرف "بالبروليتاريا الثورية"، ولا بد أن يكتسب الطابع العالمي حتى يضر بنجاح الثورة الاشتراكية، ومن ثم قيام الدولة الاشتراكية التي يؤسسها حزب العمال عملاً بما يعرف لدى ماركس "بديكتاتورية البروليتاريا" وهي ديكتاتورية بالنسبة لطبقة الملاك حتى تنتزع منهم ملكيتهم التي جمعوها بكل وسائل الاستغلال، ولكنها ديمقراطية بالنسبة للطبقة العاملة كونها تقوم على المساواة في الحقوق، وهي ما تعرف بالديمقراطية الاجتماعية.

4- الاتجاه الشيوعي (الشيوعية) بالإنجليزية Communism و في الفرنسية Communisme وهي كلمة مشتقة من اللاتينية communis وفي العربية يعني ما هو مشاع بين الناس، ومن جهة أخرى هو مصطلح يشير إلى مجموعة من الأفكار في التنظيم السياسي والاجتماعي مبنية على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في الاقتصاد؛ تؤدي بحسب منظرها إلى إنهاء الطبقة الاجتماعية وإلى تغيير اجتماعي يؤدي إلى انتفاء الحاجة إلى منظومة الدولة. وفي العلوم السياسية والاجتماعية هي إيديولوجية اجتماعية اقتصادية سياسية، هدفها الأساسي تأسيس مجتمع بنظام اجتماعي واقتصادي مبني على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج وغياب الطبقات

الاجتماعية. والشبوعيون من الأفراد والأحزاب هم المتبنون لهذه النظريات والحركات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الساعية للوصول إلى ذلك النظام الاجتماعي.

نشأت الشيوعية كنظرية فلسفية سياسية في نهايات القرن التاسع عشر ضمن الفكر الاشتراكي ويعدّ الفيلسوف الألماني كارل ماركس (1818-1883) أبرز منظريها. وفي نظر ماركس تعدّ الشيوعية مرحلةً من مراحل التطور الجدلي التاريخي للمجتمعات البشرية الذي يخرج حتمًا من تطور القوات المنتجة التي تقود إلى غزارة في الثروة المادية التي تسمح للتوزيع المبني على الاحتياجات والعلاقات الاجتماعية التي تعتمد على حرية الأفراد، وهي مرحلة تعبر عن نضج الوعي الثوري لدى الطبقات الشعبية، لذلك تأتي بعد المرحلة الاشتراكية لتشكل نهاية التاريخ أي نهاية الصراع الطبقي ما دام التاريخ في نظر ماركس هو تاريخ صراع الطبقات.

غالبًا ما يتم الخلط بين مفهوم الشيوعية ومفهوم الاشتراكية في الخطاب السياسي العام، لكن النظرية الماركسية تؤكد أن الاشتراكية ما هي إلا مرحلة انتقالية تاريخية من المرحلة الليبرالية العالمية إلى المرحلة الاشتراكية الثورية العالمية، وفي طريقها إلى الشيوعية العالمية، وعندها تزول الدولة تلقائيًا بالنظر إلى اضمحلال دورها السياسي والاجتماعي.

5- الاتجاه الفوضوي: (أو الفوضوية) وتعرف أيضا "باللاسلطوية" أي بدون حكام"، يُعرف أنصار الفوضوية باسم " الفوضويون Anarchistes، ويدعون إلى تأسيس مجتمعات من دون دولة بل تعتمد على روابط حرة خالية من الهرمية. وغالبًا ما تُعرّف على أنها فلسفة سياسية تعتبر الدولة غير مرغوبة وغير ضرورية أو تعتبرها مؤذية كونها مقبرة كبيرة تدفنه فيها جميع مظاهر الحريات الفردية كما يقو أحد كبار النزعة الفوضوية " باكونين". يرى بعض الفوضويون أو اللاسلطويين أنه وبينما معاداة الدولة هي مفهوم مركزي فمن غير الملائم تعريف اللاسلطوية على أساس ذلك.

هذا المفهوم التقليدي للفوضوية أو لللاسلطوية يتضمن معارضة جميع أشكال السلطة أو التنظيمات الهرمية في إدارة العلاقات البشرية بما يتضمنه ذلك، وليس على سبيل الحصر نظام الدولة، بل يشمل بشكل خاص معارضة الدين ورأس المال، ما ينتج عنه الشعارات الفوضوية اللاسلطوية الشهيرة "لا آلهة ولا أسياد". نشأت الفوضوية أو النزعة اللاسلطوية الحديثة من الفكر العلماني أو الديني التنويري وبخاصة حجج جان جاك روسو حول المركزية المعنوية للحرية، ومن هذا المناخ طور "ويليام غودوين" ما اعتبره الكثيرون أول تعبير فكري فوضوي أو لاسلطوي حديث. كان "غودوين" وفقًا "لبيوتر كروبوتكين" أول من صاغ المفاهيم السياسية والاقتصادية للفوضوية، على الرغم من أنه لم يطلق هذا الاسم على الأفكار المتقدمة في عمله، في حين ربط "غودوين" أفكاره الفوضوية "بإدموند بيرك". يعطي "بنجامين تاكر" الفضل "لجوسيا وارن" وهو أمريكي روج للمجتمعات التطوعية عديمة الجنسية، حيث جميع السلع والخدمات خاصة بأنه الرجل الأول الذي

شرح وصاغ المذهب المعروف الآن بالمذهب الفوضوي، لكن من جهة أخرى أول من وصف نفسه بأنه فوضوي كان "بيير جوزيف برودون" وهو فيلسوف وسياسي فرنسي، مما دفع البعض لتسميته مؤسس النظرية الفوضوية الحديثة.

الخاتمة: يتضح لنا من خلال هذا العرض لأهم الاتجاهات السياسية التي ظهرت في العصر الحديث، هذه الاتجاهات السياسية هي التي أنتجت النظم السياسية الحديثة بعد أن عززت الكيان السياسي للدولة الوطنية، مما سمح بتأسيس نظام للعلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل بين الدول الوطنية، مهما كان النظام السياسي الذي تنتهجه. ومن جهة أخرى سمح ذلك بإمكانية إبرام اتفاقيات تعاون ومعاهدات سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي تعزز الاعتماد المتبادل بين الدول في مختلف المجالات الحيوية.

ومن جهة أخرى فإن هذا التطور في الفكر السياسي خلق صراعات بين الدول بسبب التنافس على الموارد الاقتصادية، وهو ما جعل الدول تتسارع إلى توظيف كل مصادر القوة سواء من أجل الدفاع عن النفس أو الهيمنة على مقدرات الدول الأخرى، و قد أدى ذلك إلى نشوء حروب بعضها أخذت طابعا إقليميا و بعضها الآخر أخذت طابعا عالميا، لاسيما الحربين العالميتين، وكذا ظهور صراعات إيديولوجية أدت إلى نمو حركة الاستقطاب العالمية بين الإيديولوجيا الشيوعية و الإيديولوجيا الليبرالية، باعتبارهما الإيديولوجيتان المتحكمتان في النظام العالمي ذو ثنائي القطبية، لكن مع سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك كتلة الدول الاشتراكية مع أواخر الثمانينات من القرن العشرين، أصبح العالم يعيش نظام عالمي واحد وتحت إيديولوجية قطب واحد هي الإيديولوجية الليبرالية وهو العولمة.